



مركز برونكس الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

يوليو 2016

متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري

عادل عبدالغفار

B | Foreign Policy
at BROOKINGS

متعلمون ولكن عاطلون عن العمل:
معضلة الشباب المصري*

عادل عبدالغفار

B | Foreign Policy
at BROOKINGS

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية

لمحة عن بروكنجز BROOKINGS

إنّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامّة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

حقوق النشر محفوظة © 2016

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 34، بناية 36، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري

عادل عبدالغفار¹

المقدمة والسياق

يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط نظراً لعجزهم عن الهجرة بطريقة شرعية.⁴

كما أثبتت أحداث العام 2011، لم يكن لبطالة الشباب تداعيات على الاقتصاد فحسب، إنما أيضاً على الاستقرار في المنطقة بشكل عام. تظهر الدراسات أن ثمة ترابط مباشر بين بطالة الشباب والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في بلد معين.⁵ بحث تقرير صدر في العام 2013 عن البنك الأفريقي للتنمية في بيانات من 24 دولة نامية ووجد ترابطاً مباشراً بين البطالة وانعدام الاستقرار السياسي.⁶

تؤثر مشكلة بطالة الشباب بشكل خاص على خريجي الجامعات. أظهر استطلاع للرأي أجرته منظمة العمل الدولية في مصر في العام 2012 أن معدل البطالة يرتفع مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي. وكما يوضح الشكل رقم 1، يسجل خريجو الجامعات أعلى مستوى بطالة بين الشباب بمعدل 34 بالمائة، بالمقارنة مع 2.4 بالمائة بين الشباب الذين لم يتخطوا التعليم الأساسي.⁷

مع انكشاف أحداث ما يُسمّى بالربيع العربي، غمرت المنطقة موجة من التفاؤل. تبعاً لنموذج نظرائهم التونسيين، خرج ملايين المصريين إلى الشوارع في يناير 2011 هاتفين: "عيش، حرية، عدالة اجتماعية". جمع هذا النداء البسيط إنما العبقري مطالب الثورة بأنواعها الثلاثة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبعد مرور خمس سنوات، يبدو تحقيق تلك المطالب أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

تُعتبر مشكلة البطالة أحد الجوانب الرئيسية لعدم اكتمال العملية الانتقالية في مصر. يستمر معدل البطالة في الارتفاع لتطال آثاره السلبية أكثر فأكثر الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً. يبلغ معدل البطالة الرسمي حالياً 12.8 بالمائة، ووصل على صعيد الشباب إلى 30 بالمائة.² فلا عجب أنه في ظل هذه الظروف ازداد عدد المصريين المهاجرين بطرق شرعية منذ العام 2011 بشكل كبير.³ ولا يزال الموت يخطف أرواح العديد من الشباب المصريين الذين

¹ عادل عبدالغفار زميل مشترك بين مركز بروكنجز الدوحة وجامعة قطر. تركز أبحاثه على الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط. وقد تمّ تمويل البحث لإتمام موجز السياسة هذا جزئياً بيهبة من مبادرة الإصلاح العربي كجزء من برنامج دعم البحث العربي. يعرّف المؤلف عن امتنانه للدعم الذي قدمته مديرة برنامج مبادرة الإصلاح العربي دينا الخواجة والملاحظات الدقيقة التي قدمها عمر عادلي. بالإضافة إلى ذلك، يشكر المؤلف الدعم الذي قدّمه فريق عمل مركز بروكنجز الدوحة على رأسهم إبراهيم فريحات وسلطان بركات. أخيراً، يعرّف المؤلف عن امتنانه للدعم الذي قدمه قسم الأبحاث، لا سيما بيل هيس، وقسم الاتصالات والترجمة.

² "Egypt in Figures," Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), March 2015, <<http://www.msrinternet.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2015/EgyptinFigures/pages/english%20Link.htm>>, 38-40.

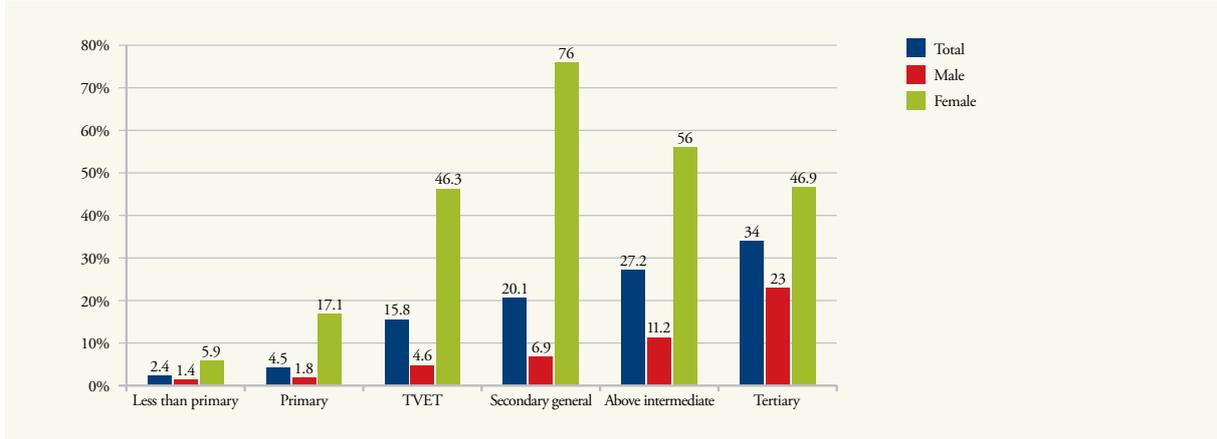
³ Menna Samir, "Rate of Egyptians Leaving Country Increases 17% in 2014," Daily News Egypt, 6 July 2015, <<http://www.dailynewsegyp.com/2015/07/06/rate-of-egyptians-leaving-country-increases-17-in-2014/>>.

⁴ "Five Bodies Recovered, 20 Arrested in Illegal Immigration in Borollos, Egypt Independent, 25 May 2015, <<http://www.egyptindependent.com/news/five-bodies-recovered-20-arrested-illegal-immigration-borollos>>.

⁵ See, for example, Henrik Urdal, "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence," International Studies Quarterly 50, no. 3 (2006): 607-630.

⁶ Therese F. Azeng and Thierry U. Yogo, "Youth Unemployment and Political Instability in Selected Developing Countries," Working Paper no. 171, African Development Bank Group, June 2013, <<http://www.afdb.org/en/documents/document/working-paper-171-youth-unemployment-and-political-instability-in-selected-developing-countries-32405/>>.

⁷ Ghada Barsoum, Mohamed Ramadan, and Mona Mostafa, "Labour Market Transitions of Young Women and Men in Egypt," Work4Youth Publication Series no. 16, International Labour Organization, June 2014, <http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_247596.pdf>, 30.



المصدر: منظمة العمل الدولية ٢٠١٤

بأكمله، وشمل ذلك تغييرات واسعة النطاق طالت مؤسسة التعليم الأساسي العام، وإلغاء الرسوم المدرسية، وتأميم المدارس الأجنبية، وتحسين التدريب المهني، والتشديد على تعليم الأساسي للفتيات للحد من الهوة التي تفصل الإناث عن الذكور على الصعيد التعليمي.⁹

وشملت الإصلاحات أيضاً تخفيضاً كبيراً لرسوم التعليم الجامعي، وبناء جامعات جديدة، وتوسيع الكليات في الجامعات القائمة وتطويرها. وبين العامين 1952 و1965، زاد عدد الطلاب الجامعيين أربعة أضعاف، في إشارة إلى تركيز النظام على دعم الطبقة الوسطى المتنامية، التي كانت إحدى القواعد الأساسية الداعمة لها.¹⁰

تعددت الأسباب الكامنة وراء هذا التوسيع الهائل الذي طال التعليم العالي. أولاً، شكل التعليم الجامعي والتوظيف الذي يليه في القطاع العام الآلية الرئيسية للحراك الاجتماعي (Social Mobility)، إذ ضمن الطلاب وظيفة حكومية عند التخرج. ثانياً، احتاج نظام عبد الناصر، لا سيما في مرحلة التطور الصناعي (من العام 1955 إلى العام 1965) إلى أخصائيين متدرجين، فحث بالتالي الطلاب على الالتحاق بكليات العلوم والهندسة والزراعة والطب. ثالثاً، أصبح التعليم الجامعي فعلياً مجانياً، على عكس التكاليف الباهظة التي سادت قبل العام 1952، فتشجع الطلاب المنتمين إلى خلفيات اجتماعية - اقتصادية فقيرة لنيل شهادة الثانوية العامة والالتحاق بالجامعات.¹¹

رغم هذا التحسين، افتقرت سياسات النظام إلى استراتيجية طويلة الأمد تتعلق بكيفية استيعاب أعداد المتخرجين المتزايدة بشكل كبير

يتركز موجز السياسة هذا على مشكلة البطالة بين الشباب المصريين الذين أمهوا تعليمهم الجامعي والمهني. ستعرض هذه الورقة أولاً ملخصاً قصيراً عن التعليم العالي في مصر، ملقياً الضوء على بعض المشاكل البنيوية التي تفاقمت منذ تجديد منظومة التعليم وتحسينه أثناء خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وسيسلط موجز السياسة هذا الضوء على مختلف الأبعاد لبطالة خريجي الجامعات، بما في ذلك عدم التوافق بين التعليم - الوظيفة، التأثير السلبي للإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية، معدلات البطالة المرتفعة أكثر بين الإناث، ظاهرة البطالة الاختيارية، غياب التشديد على روح المبادرة، وفرضية أن التعليم مجاني في مصر. ختاماً، تقدم الورقة مجموعة من توصيات السياسة لكيفية البدء في حل هذه المشكلة.

إن بطالة الشباب مشكلة لا بد أن تسارع الحكومة المصرية إلى معالجتها عن طريق اتخاذ إصلاحات فورية وتوجيه مواردها كاملةً لحلها. من غير المرجح أن تحل الإصلاحات هذه المشكلة فوراً، ولكن إن لم تحوّل الحكومة تركيزها كاملاً لحل هذه المشكلة، فإن انعدام الاستقرار هو ما ستواجهه هي وأي حكومة مستقبلية في السنوات المقبلة.

الخلفية: التعليم بعد العام 1952⁸

من الموروثات الأساسية التي خلفتها حقبة جمال عبد الناصر نذكر توسيع التعليم وتطويره في مصر. ففي خمسينيات وستينيات القرن الماضي، أعيدت هيكلة النظام التعليمي

⁸ يعتمد هذا القسم والقسم الذي يليه على بحث أجراه عادل عبدالغفار،

Egyptians in Revolt: The Political Economy of Labor and Student Mobilizations 1919-2011 (London: Routledge, 2016).

⁹ Ahmad Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt 1923-1973 (Cairo: AUC Press, 2008), 104.

¹⁰ المرجع ذاته.

ساهم تحسين التعليم الأساسي والثانوي بزيادة نسبة التسجيل في المؤسسات التعليمية.

في سوق العمل. وفي منتصف الستينيات، أدت سياسات النظام إلى فائض هائل غير مقصود في أعداد الخريجين الجامعيين.

الجدول رقم 2: التغيير في أعداد المتقدمين إلى الجامعات والمسجلين فيها والخريجين منها (1977-1978 إلى 1991-1990)

السنة	عدد المقبولين	عدد المسجلين	عدد الخريجين
1977/78	68,127	433,199	64,966
1978/79	71,422	443,696	71,071
1979/80	79,050	458,809	74,143
1980/81	89,026	563,150	81,863
1981/82	91,048	611,452	86,841
1982/83	93,409	659,635	93,660
1983/84	93,486	681,704	106,622
1984/85	86,440	682,348	115,744
1985/86	84,280	661,347	119,216
1986/87	82,897	629,723	115,106
1987/88	82,299	604,846	112,615
1988/89	75,375	587,033	103,641
1989/90	66,990	467,611	89,548
1990/91	65,579	-	-

الجدول رقم 1: زيادة نسبة التسجيل في الجامعات (1971-1970، 1981-1980)

السنة	ذكور	إناث	مجموع
1970/71	131,890	46,065	177,955
1971/72	146,124	52,950	199,074
1972/73	164,620	64,114	228,734
1973/74	195,637	80,426	276,063
1974/75	224,799	95,301	320,100
1975/76	296,650	124,934	421,584
1976/77	317,519	136,131	453,650
1977/78	334,701	141,835	476,536
1978/79	336,707	149,071	485,778
1979/80	350,683	159,576	510,259
1980/81	384,218	174,309	558,527

المصدر: كيرك بيتي، Egypt During the Sadat Years، (نيويورك: بالغراف، 2000)، 94.

المصدر: كاري روزفسكي ويكام، Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt، (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2002)، 50.

كما سبق وأشرنا، لم تضع الحكومة أي استراتيجية لاستيعاب عشرات الآلاف من الخريجين الجامعيين الإضافيين في سوق العمل. تزامن تحسين التعليم الجامعي خلال السبعينيات مع سياسة الانفتاح التي اعتمدها السادات والتي تطلبت تغييراً نحو نموذج تنمية بقيادة القطاع الخاص حيث لم تعد الحكومة المصدر الرئيسي للوظائف. بالتالي، سعى العديد من الخريجين الجامعيين إلى الحصول على عمل في قطاعات لا صلة لها باختصاصهم الجامعي، في حين انتظر آخرون لسنوات الوظيفة الحكومية التي وعدوا بها، وهو إرث خلّفته ضمانات التوظيف خلال عهد جمال عبد الناصر. واجهت الحكومة صعوبة أكبر وأكبر في استيعاب الخريجين الجدد في القطاع العام، وبالتالي "زادت مدة انتظارهم بين التخرج والتعيين من ثلاثة أعوام لخريجي العام 1979 إلى تسعة أو عشرة أعوام لخريجي العام 1985".¹⁴

مبارك والاصلاح الاقتصادي والبطالة

خلال عهد مبارك، استمرت معدلات الأمية في الانخفاض، وتلقى عدد أكبر من الطلبة تعليماً أساسياً وثانويًا وجامعيًا ومهنيًا. إلا

رغم أنّ الوظائف في القطاع العام كانت قليلة، إلا أنّ عدد الطلاب الذين التحقوا بالجامعات ظلّ يرتفع خلال عهد السادات، كما بيّنه الجدول رقم 1. كما وأنّ تركيبة الطلاب أنفسهم كانت تتغير. وفي هذا الصدد، كتب إرليتشت: "أما السادات [خلفاً لعبد الناصر]، فكان تصوّره للتعليم العالي من منظار شعبي مصري وليس من وجهة نظر النخبة العربية، فجعله متاحاً للطبقات البسيطة ولسكان القرى والأرياف".¹² وكان لذلك أثره في توسيع نطاق قاعدة الطلبة المصريين أكثر فأكثر، مما ضمن حصول أولئك الذين حُرِّموا في السابق من التعليم العالي (لا سيما الشباب القروي) على فرصة للحاق بركب التحرك الاجتماعي.

صحيح أنّ ذلك شكّل إنجازاً مثيراً للإعجاب، إلا أنّ الطريقة التي اعتمدت لم تكن كذلك إطلاقاً. في أوائل السبعينيات، أصدر السادات مرسوماً بتخفيف شروط انتساب الطلاب إلى الجامعات المصرية، فتدهور مستوى الخريجين.¹³ فرزحت الجامعات المصرية تحت عبء تزايد أعداد الطلبة المنتسبين إليها، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على نوعية التعليم الذي تلقاه الطلاب. واستمر عدد الخريجين الجامعيين في مختلف المناطق المصرية في الارتفاع. علاوةً على ذلك، فتح السادات الجامعات في مختلف أنحاء مصر، وكان العديد منها يقع في المناطق القروية وعلى مقربة من المناطق الزراعية، الأمر الذي زاد أكثر فأكثر من عدد الطلبة والخريجين الجامعيين. غير ذلك،

¹¹ للاطلاع على معلومات موسعة عن العوامل الثلاثة، راجع

Mahmud A. Faksh "The Consequences of the Introduction and Spread of Modern Education: Education and National Integration in Egypt," Middle Eastern Studies 16, no. 2 (1980): 46.

Haggai Erlich, Students and University in 20th Century Egyptian Politics (London: Frank Cass, 1989), 203. ¹²

Kirk Beattie, Egypt During the Sadat Years, (London: Macmillan, 2000), 94. ¹³

Carrie Rosefsky Wickham, Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political change in Egypt (New York: Columbia University Press, 2002), 42. ¹⁴

بطالة النساء: أرقام أعلى

كما سبق وأشرنا، يبلغ معدل البطالة الرسمي تقريباً 12.8 بالمائة، ويصل إلى 30 بالمائة في شريحة الشباب. الوضع أسوأ بكثير بالنسبة للشابات، إذ تسجل بطالة الإناث معدلاً صاعقاً يصل إلى 49.8 بالمائة.¹⁸ يبدأ الانحياز البنوي ضد النساء في سن مبكرة، لا سيما وأن عدد النساء اللواتي التحقن المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية أقل من عدد الرجال. والمرأة الريفية هي الأكثر حرماناً، إذ إن حظوظها في الحصول على عمل في القطاع الرسمي أقل بالمقارنة مع المرأة التي تعيش في المدن.¹⁹

تشير دراسة تناولت البطالة في مصر إلى أن احتمال البطالة يرتفع بشكل كبير بين النساء، وبشكل عام أكثر بين الشابات اللواتي لم يتخطين المرحلة التعليمية المتوسطة. تكون هوة البطالة بين الجنسين الأعلى للنساء اللواتي لم يتلقين تعليماً رسمياً. بين الشباب الأمي، يزيد معدل البطالة بين النساء بمعدل ثلاث مرات عما هو عليه بين الرجال، في حين أنه يبلغ ضعفي معدل البطالة لدى خريجي الجامعات من الذكور.²⁰

تتعدد العوامل التي تفسر معدل البطالة الأعلى بين النساء المتعلّمات. العامل الأول هو تراجع التوظيف في القطاع العام الذي كان في السابق أحد أكبر الموظفين للنساء المصريات. ثانياً، ثمة حواجز ثقافية وعملية مهمة تعيق دخول النساء إلى القطاع الخاص. ثالثاً، تُعتبر فرص العمل المتوفرة للنساء في القطاع الخاص محدودة، علماً أن معظم الفرص تنحصر في مجالات التعليم والرعاية الصحية.²¹

عقدة الشباب المتزايدة

تُعزى مشكلة بطالة الشباب في مصر في جزء كبير منها إلى النمو السكاني. ثمة ضغوطات سكانية كبيرة في ظلّ عجز سوق العمل المصري عن التعامل مع عدد الباحثين عن وظيفة. ازداد حجم الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29) من 13.3 مليون في

أن نوعية التعليم ظلّت تتراجع مع طفرة عدد الطلبة المسجلين داخل النظام التعليمي. ومن ناحية الطلب، كان عدد متزايد من الطلبة يبلغون سن العمل إلا أنهم كانوا عاجزين عن دخول سوق العمل في شكل فعال. أما من ناحية العرض، فقد كانت الحكومة ومؤسسات القطاع العام عاجزة عن خلق فرص عمل لاستيعاب الطلب، وكانت الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية على وشك تعقيد الأمور أكثر فأكثر.

في العام 1991، أطلقت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أطلقت الحكومة هذا البرنامج في محاولة لتصحيح الخلل في التوازن بين العرض والطلب ضمن النظام الاقتصادي. ومن أبرز مظاهر هذا الخلل نذكر العجز المتزايد في ميزان المدفوعات وكذلك الضغوط التضخمية.¹⁵

من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، يمكن القول إن برنامج الليبرالية المستوحى من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كان ناجحاً نسبياً. سجل الاقتصاد المصري، الذي انكمش بمعدل 2 بالمائة في العام 1990، نمواً بمعدل 5 بالمائة في العام 1996. وسجل التضخم، الذي وصل إلى 20 بالمائة خلال الثمانينيات، 7 بالمائة.¹⁶ وأطلق على مصر اسم "نمر النيل" الاقتصادي وسُميت من قبل صندوق النقد العالمي من ضمن الاقتصاديات الأفضل أداءً.

إلا أن هذا البرنامج ترك آثاراً سلبية على سوق العمل. وكجزء من هذا البرنامج، تم تخفيض عدد موظفي القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى تدني عدد الوظائف الحكومية المتوفرة للخريجين. في غضون ذلك، رغم النمو الاقتصادي، عجز القطاع الخاص عن استيعاب فائض الخريجين. وأظهر تزامن نمو إجمالي الناتج المحلي مع ركود سوق العمل ظاهرة نمو البطالة، الأمر الذي أثر أيضاً على مصر في ظلّ حكومة أحمد نظيف في خلال الفترة التي أدت إلى ثورة 2011.¹⁷ ببساطة، لم ينعكس إجمالي الناتج المحلي المتنامي بشكل إيجابي على خلق فرص عمل.

Karima Korayem, "Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP)," Working Paper no. 19, The Egyptian Centre for Economic Studies (ECES), October 1997, <<http://www.eces.org/Publication.aspx?Id=209>>.

Arvind Subramanian, "Egypt: Poised for Sustained Growth?" Finance and Development (December 1997), <<https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1997/12/pdf/subraman.pdf>>.

Paolo Verme, "Constraints to Growth and Job Creation in Low-Income Commonwealth of Independent States Countries," Policy Research Working Paper no. 3893, World Bank, April 2006.

"Annual Growth Rate of Labor Force," CAPMAS, 2013. ¹⁸

Eleonora Bertoni and Giorgio Ricchiuti, A Multilevel Analysis of the Unemployment in Egypt, Working Paper no. 23, DISEI—Università degli Studi di Firenze, 2014, 14.

Maia Sieverding, Female Disadvantage in the Egyptian Labor Market: A Youth Perspective, SYPE Policy Brief no. 4, Population Council, 2012, ²⁰ <http://www.popcouncil.org/uploads/pdfs/2012PGY_SYPEPolicyBrief4.pdf>, 2.

Mona Amer, "The Egyptian Youth Labor Market School-to-Work Transition 1998-2006," Working Paper no. 702, Economic Research Forum, ²¹ January 2007, <<http://erf.org/publications/the-egyptian-youth-labor-market-school-to-work-transition-1998-2006/>>, 4.

العام 1988 إلى 17,4 مليون في العام 1998 و22.2 مليون في العام 2006.²² يزيد هذا الضغط السكاني الطلب على الوظائف، ولم يتمكن القطاع الخاص من مجاراة الأمر.

وفي دراسة تناولت تأثير التضخم الشبابي والاستقرار، يقول أوردال: "حين يشكل الشباب 35 بالمئة من السكان البالغين، وهو أمر جلي في العديد من الدول النامية، فإن خطر الصراع المسلح يزيد بنسبة 150 بالمئة عما هو عليه في الدول التي تكون بنيتها العمرية مشابهة للدول المتطورة".²³ ومن المرجح أن يتأزم هذا المسار أكثر ما لم تتمكن الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص من زيادة عدد الوظائف المتوفرة. سيطر التضخم الشبابي، بالإضافة إلى البطالة ومعدلات الفقر المتزايدة، تحديات أمنية أمام الحكومة في السنوات المقبلة.

عدم التوافق بين التعليم والوظائف

إن ظاهرة "البطالة الاختيارية" جلية في مصر حيث معدل البطالة أعلى بين خريجي الجامعات المؤهلين.²⁴ يختار أولئك الخريجون الامتناع عن العمل خارج مجال تخصصهم، الأمر الذي يزيد من حدة مشكلة البطالة. تشير دراسة لمنظمة العمل الدولية في مصر تناولت سوق العمل أن 30 بالمئة من الشباب العاطلين عن العمل رفضوا وظيفة لأنهم شعروا أنها "لا تتناسب مع مستوى مؤهلاتهم العلمية".²⁵

تلقي ظاهرة البطالة الاختيارية الضوء على عدم التوافق بين التعليم والوظائف حيث يكون خريجو الجامعات غير مجهزين بالمهارات والمعرفة لتحضيرهم للعمل في اختصاصهم. بشكل عام، تظهر الدراسة التي أجرتها منظمة العمل الدولية أن أكثر من نصف الشباب العامل تقريباً (48 بالمئة) يشغلون وظائف لا تتناسب مع تحصيلهم العلمي، علماً أن أغلبيتهم الساحقة لم ينالوا تعليماً كافياً.²⁶

تتجلى حدة هذه المشكلة في الاحتجاجات المستمرة التي ينظمها الخريجون وحملة الدكتوراه من الجامعات الحكومية، الذين تحركوا

بفعالية خلال السنوات الماضية معترضين على غياب الوظائف الحكومية في مجال البحث والقطاع الأكاديمي. في العام 2014 وحده، نظموا 42 احتجاجاً ضد الحكومة.²⁷ ورفع المحتجون في إحدى هذه التحركات لافتات كتبت عليها "أربع سنوات بكالوريوس، 3 سنوات ماجستير، 4 سنوات دكتوراه، ولا أزال عاطلاً عن العمل".²⁸

خلال عهدي عبد الناصر والسادات، كان بإمكان كل من حاز دكتوراه الحصول تقريباً على وظيفة أكاديمية في جامعة حكومية، إلا أن الأمور تغيرت في يومنا هذا. رغم ذلك، لا يزال العديد من الباحثين والأكاديميين الشباب من حملة الماجستير أو الدكتوراه يتوقعون ويطلبون وظيفة في الجامعات الحكومية. يعتمد خريجو الجامعات من مختلف المستويات العاطلين عن العمل على وظيفة دورية أو على دعم أسرهم ليتمكنوا من تحمل أعباء الحياة بينما ينتظرون الحصول على وظائف تناسب اختصاصاتهم - وظائف قد لا تتوفر أبداً.

استمرار النمو في القطاع غير الرسمي

مع تزايد معدل البطالة، يبحث خريجو الجامعات بأعداد متزايدة عن وظائف في القطاع غير الرسمي أو عن وظائف غير رسمية في القطاع الخاص.²⁹ تشير البيانات التي نشرها مؤخراً الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الوظيفة في القطاع غير الرسمي أصبحت المعيار. من ضمن العمال اليوميين الحائزين تعليماً متوسطاً على الأقل، فقط 42 بالمئة منهم يوقعون عقد عمل رسمي. وأظهر بحث أجراه المركز الأوروبي للدعم الانتخابي أن حجم القطاع غير الرسمي يتراوح بين 1.2 ترليون و1.5 ترليون جنيه مصري (135-169 مليار دولار)، أي ما يعادل تقريباً ثلثي حجم الاقتصاد الرسمي. تشير البيانات إلى أن القطاع غير الرسمي يتألف من 18 مليون مؤسسة، من ضمنها 40 ألف مصنع.³⁰

منذ ثورة 2011، قوبل تراجع التوظيف الرسمي بارتفاع في التوظيف غير الرسمي. وأدت تداعيات ذلك على شقين: خسارة 300 مليار جنيه

²² المرجع ذاته، 2.3.

²³ Urdal, "A Clash of Generations?"

²⁴ Alan T. Udall and Stuart Sinclair, "The 'Luxury Unemployment' Hypothesis: A review of Recent Evidence," World Development 10,

no. 1 (1982): 49-62.

²⁵ Barsoum, Ramadan, and Mostafa, "Labour Market Transitions," 2.

²⁶ المرجع ذاته، 3.

²⁷ Nehal Mostafa, "Report: 2,274 Labor Protests Staged in 2014," Egypt Independent, 31 December, 2015,

<<http://www.egyptindependent.com/news/report-2274-labor-protests-staged-2014>>.

²⁸ Islam Saeed, "Masters' Holders Protest Outside Cabinet Demanding Jobs," The Cairo Post, 5 March 2014, <<http://www.thecairopost.com/>

<<http://www.thecairopost.com/news/masters-holders-protest-outside-cabinet-demanding-jobs>>.

²⁹ القطاع غير الرسمي يشير إلى أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص ويعملون أو يديرون شركات صغيرة غير مسجلة رسمياً. أما التوظيف غير الرسمي فيعني الوظائف في القطاع الخاص الرسمي التي أنشأت بشكل دائم أو مؤقت من دون عقود أو مزايا.

³⁰ Doaa Farid, "Informal Sector Volume Records Around EGP 1.5tn: ECES," Daily News Egypt, 23 September 2014, <<http://www.dailynewsegypt.com/2014/09/23/informal-sector-volume-records-around-egp-1-5tn-eces/>>.

غير المرنة التي تعرقل أحياناً إنشاء شركة جديدة. ثمة أيضاً بعض قوانين غير الفعالة لمكافحة الاحتكار التي لا توقف الشركات الكبيرة عن إبعاد الشركات الأخرى عن المنافسة.³⁶ ثالثاً، يفتقر الشباب إلى المعرفة الضرورية بأفضل الممارسات التي تساعد على إنشاء شركة ما. يواجه رواد الأعمال الشباب صعوبة في الحصول على المعلومات حول تطوير الأعمال والتسويق والمبيعات والإدارة والعمليات - وهذه كلها أساسية لاستمرار أعمالهم وازدهارها.

أخيراً، يفتقر رواد الأعمال المحتملون إلى فرص السوق. حتى وإن تمكنت شركة حديثة من الاستمرار في مرحلتها الأولية، فستواجه تحديات كبيرة في التوسع. فالحكومة التي تُعتبر أحد أهم عملاء مصر لا تدعم قانوناً يجبرها على شراء 10 بالمئة من سلعتها وخدماتها من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.³⁷ بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير ريادة الأعمال العالمية إلى ضعف الرابط بين رواد الأعمال وسلاسل القيمة التجارية، الأمر الذي يؤثر سلباً على توقعات النمو.³⁸

توصيات

تغيير طريقة تمويل الجامعات الحكومية

إن الخطوة الأولى نحو إصلاح الجامعات المصرية تكمن في تقبل فكرة أن نموذج التمويل الحالي لم يعد مجدياً ولا بدّ من تغييره. تحصل الجامعات الحكومية على 90 بالمئة تقريباً من تمويلها من الحكومة لدعم التعليم وأنشطة البحث.³⁹ بالتالي، لا بدّ من المحافظة على مستوى التمويل الذي تقدمه الحكومة وليس تخفيضه، لكن لا بدّ من إرساء طرق جديدة ومبتكرة للتمويل. من شأن زيادة التمويل أن تحسّن نوعية التعليم بدلاً من تحسين كميته.

أولاً، لا بدّ أن يشارك القطاع الخاص أكثر في تمويل البحث في مجالات يمكن تحويلها إلى عمل تجاري، كالتعدين والعلوم والهندسة. ثانياً، لا

مصري على شكل ضريبة دخل قد تحصلها الحكومة، وعدم توفر الضمان الاجتماعي والمالي للعمال الذين لا يستفيدون من مكاسب الوظيفة، كالتأمين الاجتماعي، أو معاش التقاعد، التي ترتبط عادةً بوجود عقد عمل رسمي.³¹

غياب ريادة الأعمال

يشير عدد من الدراسات واستطلاعات الرأي إلى ريادة الأعمال كطريق قد ينجح من خلاله الشباب الساعي وراء الدخول إلى سوق العمل. فهي تساعد الشباب على تحسين حياتهم وتمكنهم اقتصادياً بينما تساهم مساهمة اقتصادية واجتماعية كبيرة في المجتمع.³² فرواد الأعمال الشباب العاملين في الاقتصاد الرسمي يسدون الضرائب ويوظفون عمالاً آخرين. ولكن رواد الأعمال المحتملين في مصر يواجهون حواجز كبيرة تعيقهم عن بدء أعمال خاصة بهم.

لا يزال الحصول على مصادر تمويل يشكل مشكلة كبيرة. فرواد الأعمال المحتملون العاجزون عن تمويل مشاريعهم يعتمدون على أسرهم وأصدقائهم بدلاً من اللجوء إلى المؤسسات المالية. هناك العديد من خطط القروض الصغيرة، إلا أن تقريراً نشرته الشبكة المصرية للتنمية الشاملة يبيّن أن بعض الشباب لم يفهم جيداً هذه الخطط وأوا فيها عدداً كبيراً من المساوئ، كحجم القروض الصغير والتعقيدات التي تشوب عملية تقديم طلب للحصول على قرض.³³ إحدى المشاكل الرئيسية المتعلقة بالتمويل هي أنه رغم توسع القروض الصغيرة وبرامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلا أنها لم تركز كثيراً على دعم الشركات المبتدئة وتمويل الأفكار الجديدة.³⁴

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على رواد الأعمال المحتملين التعامل مع نظام بيروقراطي لم يُصمم لدعم المشاريع الجديدة. وفقاً لتقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي للعام 2014، جاءت مصر في المرتبة 128 عالمياً.³⁵ وجاء ذلك انعكاساً للقوانين

³¹ المرجع ذاته، Ghada Barsoum, "Youth and Unemployment in Egypt," Ahram Online, 11 June 2015, <<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/4/132530/Opinion/Youth-and-unemployment-in-Egypt.aspx>>.

³² راجع على سبيل المثال، "EY Global Job Creation and Youth Entrepreneurship Survey 2015: Boosting Employment, Inspiring Youth," Ernest and Young, 2015, <[http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY_global_job_creation_and_youth_entrepreneurship_survey_2015/\\$FILE/EY-job-creation-youth-entrepreneurship-survey-2015.pdf](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY_global_job_creation_and_youth_entrepreneurship_survey_2015/$FILE/EY-job-creation-youth-entrepreneurship-survey-2015.pdf)>.

³³ "Entrepreneurship in Egypt: Opportunities, Challenges and Recommendations," Policy Brief no. 3, Egypt Network for Integrated Development, <http://enid.org.eg/Uploads/PDF/PB3_entrepreneurship_egypt.pdf> (14 June 2016), 4.

³⁴ Amr Adly, "Reforming the Entrepreneurship Ecosystem in Post-Revolutionary Egypt and Tunisia," Center on Democracy, Development, and the Rule of Law and the Center for International Private Enterprise, April 2014, <http://cddrl.fsi.stanford.edu/publications/reforming_the_entrepreneurship_ecosystem_in_postrevolutionary_egypt_and_tunisia>.

³⁵ World Bank, Doing Business in Egypt 2014 (Washington, DC: World Bank Group, 2013), <<http://www.doingbusiness.org/-/media/GIAWB/Doing%20Business/Documents/Subnational-Reports/DB14-Egypt.pdf>>, 5. المرجع ذاته، 4.

³⁶ "Egypt Entrepreneurship Final Report: Where Are All the Egyptian Entrepreneurs?" USAID (draft), 10.

³⁷ المرجع ذاته، 11.

³⁸ "Higher Education in Egypt," European Commission, 2010, <http://eacea.ec.europa.eu/tempus/participating_countries/reviews/egypt_review_of_higher_education.pdf>.

الاستثمار في التدريب المهني وتشجيعه

رغم تشديد الحكومة المتزايد على التدريب المهني في السنوات الماضية، جاءت النتائج مختلطة. تقوم المدارس الثانوية التقنية والتجارية التي تديرها الحكومة ومؤسسات التدريب لمرحلة ما بعد الثانوية بتوفير التدريب والتعليم التقني والمهني.⁴⁰ إلا أن النظام لا يزال يعطي نتائج سيئة، كما يعكسه معدل البطالة بين خريجي مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني. على غرار المؤسسات الجامعية، ثمة هوة واسعة بين ما تعلمه هذه المؤسسات التدريبية والمهارات الضرورية في سوق العمل.

يتعين على الحكومة أن تركز على تحسين مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني، والاستثمار أكثر بتوظيف اختصاصيين بمقدورهم تحضير الخريجين بشكل أفضل لدخول سوق العمل. ولا بد أن يتم ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص لتخريج طلاب مدربين مهنيًا وتقنيًا يتمتعون بالمهارات الضرورية. في هذا المضمار، كانت تجربة اليابان ناجحة جداً ويمكن لمصر أن تتعلم منها.⁴¹

علاوة على ذلك، يتعين على الحكومة والقطاع الخاص أن يطلقوا حملة علاقات عامة لمعالجة التصورات الخاطئة التي تحيط بالتدريب المهني. جربت حكومات مصرية سابقة حملات توعية عامة مشابهة لحل مشاكل اجتماعية واقتصادية، كالحد من ختان الإناث، وتسديد الضرائب على الدخل، والتشجيع على التخلص من النفايات بشكل أفضل. وبينما حققت بعض هذه الحملات نجاحاً أكبر من ذلك الذي حققته حملات أخرى، لا بد أن تروج الحكومة لفكرة النتائج الإيجابية التي يتركها التدريب المهني والوظائف التي يخلقها في القطاع الخاص الرسمي. يتعين على الحكومة كذلك أن تركز على إمكانية التقدم في العمل، بما في ذلك أمثلة عن العمال الذين تم ترقيتهم لمنصب كبير عمال أو لمناصب إدارية متوسطة.

باختصار، تحتاج الحكومة إلى محاربة الاعتقاد أن التعليم الجامعي هو السبيل الوحيد لضمان الحركة الاجتماعية والأمن الوظيفي. ليس هذا النهج فريداً من نوعه بأي شكل من الأشكال، وقد جربه واختبره كل من البرازيل واليابان. يشبه الوضع في البرازيل الوضع في مصر في شكل خاص. في العام 1996، أقرت الحكومة البرازيلية قانوناً أنشأت بموجبه مدارس التدريب المهني ضمن مؤسسات التعليم العالي. وجاءت حملة علاقات عامة لتكتمل هذا القانون مظهراً أن التدريب المهني يؤدي إلى وظائف مستقرة وذات دخل جيد، وظائف تتيح التقدم المهني. نجحت البرازيل في محاربة فكرة أن التعليم الجامعي وحده قادر على تأمين مهنة محترمة، فحققت معدلات التسجيل ارتفاعاً.⁴²

بد من أن يستند تخصيص التمويل الحكومي ليس فقط إلى حجم التسجيل فحسب، إنما أيضاً إلى تصنيف الجامعات والبحوث التي تقوم بها. من شأن ذلك أن يبدأ بتحويل الجامعات الحكومية من مصانع شهادات إلى مؤسسات تعتمد على البحث قادرة على المنافسة عالمياً.

أخيراً - والأكثر إلحاحاً - لا بد من إصلاح نموذج الجامعة المجانية. ويُفضل استبدالها بمنح دراسية تستند إلى جدارة الطلاب، وكطريقة لتقييم قدرة الطلاب على تسديد الأقساط. في حال كان الطالب ينتمي إلى خلفية اجتماعية واقتصادية فقيرة، فلا بد أن يستمر في الحصول على تعليم جامعي ومهني مدعوم. بالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يستوفي الطلاب الذين يستفيدون من التعليم المدعوم أو المنح الدراسية مقاييس أداء صارمة كل سنة.

لا يجدر أن يتحمل الطلاب وحدهم وطأة هذا التغيير، إنما يجب أن يقع أيضاً على عاتق الأساتذة والمعيددين. ينص القانون رقم 49 لعام 1972، الذي ينظم الجامعات المصرية، على معاقبة أعضاء هيئة التدريس إن أجبر الطلاب على تسديد تكاليف الدروس الخصوصية، إلا إنه لا يُطبق. لو حُدث هذا القانون وطبّق دائماً، فإنه سيساعد على إنهاء هذه الظاهرة. لا بد أن تشتري الجامعات كذلك الحقوق الفردية للكتب المدرسية والملاحظات المدونة من الأساتذة وتوفرها مباشرة للطلاب كجزء من الرسوم الدراسية المدفوعة. في حال تم تطبيق هذه التدابير، فإن الأموال التي تذهب حالياً لموظفي الجامعات لقاء الدروس الخصوصية والملاحظات ستُدفع بدلاً من ذلك إلى الجامعة كجزء من هيكل الرسوم.

لن يتم تقبل هذه التدابير الجذرية بسهولة، وقد تقابلها مقاومة واسعة النطاق من قبل الطلاب وأسرهم وكذلك الكليات. قبل القيام بمثل هذه التغييرات، يتعين على الحكومة أن تعرض الأمر مباشرة على العامة، مسلطة الضوء على حالة التعليم العالي في مصر التي يُرثي لها وعلى الحاجة إلى الإصلاح. وإذا أُجريت إصلاحات تجميلية فحسب، فسيتدهور وضع قطاع التعليم العالي في مصر وقد ينهار.

أظهرت الحكومة الحالية رغبتها في معالجة المشاكل المثيرة للجدل، كعدم الوجود، الذي انخفض في العام 2015 مع تراجع أسعار النفط عالمياً الأمر الذي ساعد على تلطيف التغيير. لا بد من اعتماد هذا النهج الحاسم في قطاع التعليم العالي أيضاً، بالتشاور مع مجلس النواب (رغم كونه غير فاعل)، والقوى الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية. لا بد أن يشكل هذا النوع من الإصلاح السياسي جزءاً من نهج تدريجي طويل الأمد يرمي إلى إصلاح هذا القطاع خلال 5 إلى 10 سنوات.

Alan Abrahart, "Egypt: Review of Technical and Vocational Training," DIFID-World Bank, December 2003, 1. ⁴⁰

Leonard Cantor, "The Role of the Private Sector in Vocational Education and Training: The Case of Japan's Special Training Schools," ⁴¹

Journal of Vocational Education & Training 39, no. 103 (1987): 35-41.

SeifAllah Rabie, "Vocational Education and the Need for a Change in Perception," The Chronicles (Summer 2012), ⁴²

<<http://www.aucegypt.edu/research/ebhrc/publications/Documents/Chronicles2012/12Article8SRabie.pdf>>

أن تحفز الحكومة هذه المؤسسات من خلال نظام إعفاءات ضريبية يحثُ المستثمرين أكثر على دعم رواد الأعمال في مراحل عملهم الأولى. بالإضافة إلى ذلك، لا يجب أن يركز هذا التمويل على شركات التكنولوجيا الفائقة فحسب، إنما أيضاً على قطاعات أخرى، كالصناعة والزراعة وغيرها من الخدمات التي تشكل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في دولة نامية كمصر. للأسف، حتى تاريخنا، ركزت أغلبية الاستثمارات على القطاع التكنولوجي الذي يسجل أرباحاً أعلى.

ثانياً، لا بدّ من إنشاء عددٍ من مراكز المعلومات التجارية في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة لتأمين المعلومات والإرشاد والتدريب الذي يحتاجه كلٌّ من قد يفكر في دخول مجال الأعمال. طوّرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بتمويل من وكالة التنمية النمساوية، عدداً من مراكز المعلومات التجارية في أوغندا، وحقق هذا الإجراء نجاحاً في تقديم النصح والمساعدة لرواد الأعمال في ما يتعلق بإنشاء علاقات مع الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمراكز المعلومات التجارية أيضاً أن تؤمن تدريباً على كيفية استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الأساسية والمتقدمة.⁴⁵ من شأن إنشاء العديد من مراكز المعلومات التجارية في مصر أن يساعد على تخفيف مشاكل الوصول إلى المعلومات والخبرة الفنية التي يواجهها رواد الأعمال الشباب.

أخيراً، يتعين على الحكومة أن تبسّط أكثر فأكثر عملية إنشاء مشروعاً جديداً. إنّ البيروقراطية والأعمال الروتينية القائمة حالياً التي يجب على رواد الأعمال الشباب أن يمروا بها كثيرة جداً. وبالتالي، لا بدّ من تبسيط الإجراءات الضرورية لإنشاء أعمالاً جديدة. ولعلّ المثال الجلي على التقدم الذي أُحرز مؤخراً هو مجمع خدمات الاستثمار، الذي يهدف إلى تقديم كافة الخدمات في مكان واحد، الذي أنشأته الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إلا أن الإجراءات لا تزال بعيدة كلّ البعد عن الكمال.⁴⁶

زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة

ثمة إجماع عالمي على أن زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة لديها تأثير إيجابي على اقتصاد البلاد. يبيّن تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2014 الذي أطلقه منتدى الاقتصاد العالمي العلاقة المباشرة بين المساواة بين الجنسين ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.⁴⁷ ووضع التقرير ذاته مصر في المرتبة 129 من ضمن 142 دولة في

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومة أن تؤمن خدمات المشورة المهنية المتخصصة للطلاب الشباب وأسرهم علّهم يدركون الاحتمالات التي يطرحها التدريب المهني والتقني. بالشراكة مع القطاع الخاص، يمكن أن تجذب معارض الوظائف الفنية والاستشارة المهنية الطلاب أكثر فأكثر إلى الوظائف التقنية. يمكن تطبيق هذا الاقتراح على المدى القصير، وقد يُعطي نتائج جيدة في المستقبل القريب إن تمّ تطبيقها كما يجب. مع ذلك، من غير المرجح أن يعطي الاستثمار في التدريب المهني وحده نتائج ملموسة من دون خطة صناعية أوسع تستتبع استثماراً من القطاع الخاص لاستيعاب خريجي معاهد التدريب والتعليم المهني والتقني.

زيادة التركيز على ريادة الأعمال

لنكون واضحين، لا يمكن لريادة الأعمال وحدها أن تحلّ مشكلة البطالة في مصر. ولكن يتعين على الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص، بكل بساطة أن تقوم بالمزيد لدعم قطاع ريادة الأعمال كإحدى الطق لزيادة فرص العمل. سجّل بعض التقدم في هذا المضمار، إذ أظهرت البيانات أن عدداً أكبر من الشباب المصريين افتتحو أعمالهم الخاصة، رغم المشاكل البنوية التي سبق وأشرنا إليها في هذا الموجز. في العام 2012، حوالي 8 بالمئة من المصريين كانوا يملكون أعمالهم الخاصة ويديرونها منذ ما لا يقل عن 3 سنوات أو يحاولون إنشاء أعمالهم الخاصة.⁴³ يتعين على الحكومة أن تستفيد من هذا الزخم وأن تركز أكثر على التعامل مع المشاكل البنوية التي تشوب بيئة ريادة الأعمال في مصر وحلّها من خلال تطبيق عدداً من التدابير وتحسينها.

أولاً، لا بدّ من توفير المزيد من مصادر التمويل لمساعدة رواد الأعمال المحتملين. وقد أثبتت المصادر الحكومية التي تقدم رؤوس الأموال كالصندوق الاجتماعي للتنمية أنها غير مناسبة أو فعالة بما فيه الكفاية لدعم رواد الأعمال الشباب. بالإضافة إلى ذلك، لقد كان القطاع المصرفي التقليدي متردداً في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مراحلها الأولى. في الواقع، لا بدّ من تشجيع رأس المال المخاطر، والمستثمرين الملائكة (Angel Investors)، والأسهم الخاصة التي تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. في مصر بعض المنظمات الموجودة أصلاً كشركة سواربي فنتشرز وفودافون فنتشرز وكابرو أنجلز إنفسترز، إلا أنها تميل للتركيز بشكل رئيسي على رواد الأعمال الذين يعملون في مجال التكنولوجيا.⁴⁴ لا بدّ

⁴³ Hala Hattab, "GEM Egypt Report 2012," Global Entrepreneurship Monitor, 2013, <<http://www.gemconsortium.org/report/48674>>.

⁴⁴ Dina Sherif and Salma El Sayeh, "Entrepreneurship for a Better Egypt," Middle East Institute, 20 February 2014, <<http://www.mei.edu/content/entrepreneurship-better-egypt>>.

⁴⁵ United Nations Industrial Development Organization, "Business Information Centres: Facilitating Access to Business Information and Skills," <<http://www.unido.org/what-we-do/advancing-economic-competitiveness/investment-technology-and-sme-development/competitiveness-business-environment-and-upgrading/information-and-communications-technology/programmes/business-information-centres.html>> (1 October 2015).

⁴⁶ للاطلاع بإسهاب عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة حتى اليوم لتبسيط عملية تأسيس الأعمال، راجع البنك الدولي، إنشاء شركة في مصر 2014.

⁴⁷ "The Global Gender Gap Report 2014," World Economic Forum, 2014, <<http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/>>.

الحكومة أن تضع موضع التنفيذ إصلاحات تنظيمية، كنظام الحصص وترتيبات العمل المرنة، التي تدعم زيادة مشاركة النساء. من شأن الاعتراف بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين العمل والمنزل حيث تميل النساء إلى تحمل العبء الأكبر، وزيادة فرص العمل بدوام جزئي والعمل عن بعد، أن يجذب المزيد من النساء للانضمام إلى القوى العاملة في مصر.

الخاتمة

ما من حل سحري للتخلص من مشكلة بطالة الشباب في مصر، إنما هناك مجموعة من الخيارات السياسية التي يتعين تطبيقها بالتزامن. ستظهر نتائج بعضها بسرعة، في حين سيأخذ بعضها الآخر، كإصلاح القطاع الجامعي والمهني، سنوات قبل أن تحقق نتائج. المهم الآن هو أن تعترف الحكومة المصرية بشكل كامل وتقرّ بالتحديات الملحة التي تواجهها في الوقت الذي تحاول فيه ليس فقط حل مشكلة بطالة خريجي الجامعات، إنما أيضاً جميع الشباب الذين تأروا في العام 2011 مطالبين بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية. في حال لم يُستجاب لهذه المطالب، فسيزيد احتمال أن تشهد مصر ثورةً أخرى في السنوات المقبلة.

ما يتعلق بغياب المساواة بين الجنسين في سوق العمل. وبحسب تقديرات تقرير أصدرته شركة الاستشارات الإدارية بوز أند كومباني في العام 2012، من شأن رفع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة ليتساوى مع معدل مشاركة الرجال أن يرفع معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مصر بنسبة عالية تصل إلى 34 بالمائة.⁴⁸

الخطوة الأولى لمعالجة مشكلة انخفاض عدد النساء المصريات المشاركات في القوى العاملة هي التعليم. يبلغ معدل الأمية الإجمالي في مصر 26 بالمائة، 34 بالمائة منهم من النساء بالمقارنة مع 18 بالمائة للرجال.⁴⁹ لا بد أن تقيم الحكومة حملة لتشجيع المجتمع على تقبل تعليم الإناث، لا سيما في المناطق الريفية والصحيد حيث تتسع الفجوة كثيراً لمعدلات الأمية بين النساء والرجال، وحيث تشكل التقاليد والتحيزات عائقاً كبيراً أمام النساء الراغبات في التعلّم. صحيح أنّ هذه المهمة شاقة وأن الحكومة لن تتمكن وحدها من تغيير الآراء في ما يتعلق بالحاجة إلى تعليم النساء، إلا أنه يتعين عليها أن تتعاون مع الجهات الفاعلة من المجتمع والمدني والمنظمات غير الحكومية في المناطق حيث تكون معدلات الأمية بين النساء مرتفعة بشكل خاص.

ينبغي تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال إرساء المساواة بين الجنسين. ترمي المبادرة التي أطلقتها منظمة العمل الدولية بعنوان Women@work (النساء في العمل) مؤخراً إلى تعليم 200 امرأة عاطلة عن العمل تتراوح أعمارهن بين 21 و26 عاماً المهارات المناسبة التي من شأنها أن تعزز فرص حصولهن على عمل وتتيح لهن دخول سوق العمل.⁵⁰ لا بد أن يحصل هذا النوع من المبادرات على دعم الحكومة وأن يتم زيادتها لتمكين عدد أكبر من النساء.

أخيراً، والأهم من كل ذلك، ينبغي تشجيع القطاع الخاص على استيعاب المزيد من النساء العاملات. يرتبط معدل مشاركة النساء في القوى العاملة ارتباطاً مباشراً بانخفاض معدل وظائف القطاع العام، التي لطالما فضلتها النساء. وتقول هندي، بالاستناد إلى أبحاث من تأليف راجي أسعد، إنه منذ الثمانينات، تمّ نزع صفة الأئونة عن الوظائف التي تسود فيها النساء، "في حين أن النمو الوظيفي كان من نصيب الأنشطة التي يسيطر عليها الرجال والتي لم يتم إدخال العنصر النسائي عليها".⁵¹ لا بدّ من وضع حدّ لذلك. يتعين على

DeAnne Aguirre, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, "Empowering the Third Billion: Women and the World of Work in 2012,"⁴⁸ Booz & Company, 2012, <http://www.strategyand.pwc.com/media/uploads/Strategyand_Empowering-the-Third-Billion_Full-Report.pdf>.

Central Intelligence Agency, "The World Factbook," <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2103.html#139> (1 October 2015).

"AMIDEAST, ILO Launch Employability Skills Initiative for Women in Egypt," America-Mideast Educational and Training Services,⁵⁰ 21 September 2015, <<http://www.amideast.org/ar/news-resources/press-release/egypt/amideast-ilo-launch-employability-skills-initiative-women-egypt> (Accessed 1/10/2015).

Rana Hendy, "Women's Participation in the Egyptian Labor Market: 1998-2012," Working Paper no. 907, Economic Research Forum,⁵¹ May 2015, <<http://erf.org.eg/wp-content/uploads/2015/12/907.pdf>>, 2.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهميّة العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
- (II) الصراعات والتحويلات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
- (IV) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك مؤامد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2016

متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري
موجز السياسة، عادل عبدالغفار

طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، روبن ميلز

التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

2015

التعامل مع دلهي: كيف ترسم الثقافة سياسة الهند تجاه الشرق الأوسط
موجز السياسة، كديرا بثياغودا

المقاتلون الأجانب العائدون: تجربتهم أم إعادة دمجمهم؟
موجز السياسة، تشارلز ليستر

مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بنائه في العالم العربي
موجز السياسة، سلطان بركات وسانسوم ميلتون

الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية
دراسة تحليلية، ناصر التميمي

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2015
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكيات الصين والشرق الأوسط
موجز السياسة، تشاؤولينغ فنغ

الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح
موجز السياسة، نيفين بندقجي

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق
موجز السياسة، لؤي الخطيب وهاري استبيانان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو لير

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان